**الرقابة على البنوك والمؤسسات المالية .**

 **المطلب الأول : الرقابة الداخلية[[1]](#footnote-2) .**

**تمهيد :**

تولي الشركات والمؤسسات في الدول المتقدمة اهتماماً متزايداً بالمراجعة الذاتية والتدقيق الداخلي، ولعل من أهم الأسباب التي أدت إلى مثل هذا الاهتمام هو فصل الإدارة عن الملكية، وكبر حجم المشروعات، وظهور الشركات متعددة الجنسيات والشركات الدولية، والتي تمتاز بتعدد مالكيها وتعقيد عملياتها. لذلك أصبح من الواجبات الأساسية للإدارة أن تضع أنظمة **للرقابة الداخلية** تكفل حسن سير العمل والالتزام بسياسات وتعليمات الإدارة العليا أو الشركة الأم.

 إن إدارات البنوك هي أكثر المؤسسات احتياجاً إلى تطبيق إجراءات الرقابة الداخلية وفق ما تفرضه المعايير الدولية والتي نصت عليها المنظمات المهنية العالمية (لجنة بازل) . ويعتبر نظام الرقابة الداخلية أحد أهم الإجراءات التي تتخذها البنوك في مواجهة المخاطر والحد منها، حيث أن وضع نظام رقابة داخلية، يمتاز بالكفاءة والفاعلية ، ويتم تطبيقه من قبل الأفراد والإدارة ، يشكل حماية للمؤسسة من المخاطر التي تواجهها، ويقلل احتمالية التعرض لها إلى أدنى حد ممكن.

لقد أصبحت **الرقابة الداخلية** بمثابة العين الساهرة على مصالح المنشآت عامة و البنوك خاصة إذ أصبح وجودها لا غنى عنه، فهي وسيلة للوصول إلى خدمة أطراف عديدة ، و تضمن للبنك حماية أمواله بصفته معرض للمخاطر ، كما تهتم بالبحث عن الضمانات من حيث نوعية المعلومات، وجودتها، وكفايتها، و عدالتها، و تعتمد كأساس لاتخاذ القرارات المختلفة ، أما المراجعة الخارجية فيمكن أن يكون لها دور اعتمادي و قانوني لتجلب نظرة جديدة خارجية على المنشأة[[2]](#footnote-3).

هذا وقد أولت ألجهات التشريعية والمنظمات الدولية موضوع الرقابة الداخلية اهتماماً بالغاً ،حيث وضعت لجنة بازل المعنية بالرقابة على أعمال البنوك إطارا لتقييم أنظمة **الرقابة الداخلية**، وطلبت من البنوك الالتزام به . كما ركزت البنوك المركزية في مختلف الدول على هذا الموضوع من خلال التشريعات والقوانين المنظمة للعمل المصرفي.

لذلك سنتطرق إلى موضوع الرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية من خلال النقاط التالية ثم تحليل أحكام النظام رقم : 11-08 :

**الفرع الأول : التعريف بالرقابة الداخلية**

ونتناول فيه النقاط التالية : مفهوم الرقابة الداخلية ، العوامل التي ساعدت على تطورها ، أهدافها، المبادئ الأساسية التي تقوم عليها ، وسائل إجرائها (أدوات الرقابة الداخلية) .

**1ـ مفهوم الرقابة الداخلية:**

لقد عرفت لجنة طرائق التدقيق المنبثقة عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين الرقابة الداخلية بأنها :

تشمل الخطة التنظيمية ووسائل التنسيق و المقاييس المتبعة في المشروع بهدف حماية أصوله وضبط و مراجعة البيانات المحاسبية و التأكد من دقتها و مدى الاعتماد عليها و زيادة الكفاية الإنتاجية وتشجيع العاملين على التمسك بالسياسات الإدارية الموضوعة.

و تعد خطة تنظيمية إدارية محاسبية للضبط الداخلي عند استخدام عوامل الإنتاج المتاحة لدى المنشأة وصولاً إلى اعلي معدلات ممكنة من الكفاية الإنتاجية.

 **2ـ العوامل التي ساعدت على تطور الرقابة الداخلية :**

أ ـ كبر حجم المؤسسات و تعدد عملياتها وتعقيدها .
 ب ـ اضطرار الإدارة إلى تفويض السلطات والمسؤوليات إلى بعض الإدارات الفرعية بالمشروع.
 ج ـ حاجة الإدارة إلى بيانات دورية دقيقة.
 د ـ حاجة إدارة المؤسسة صيانة أموالها أو تجديدها .
 ه ـ حاجة الجهات الحكومية و غيرها إلى بيانات دقيقة. كالإحصائيات والنتائج المحصلة وغيرها.
 و ـ انفصال الملكية عن التسيير .

 **3ـ أهداف الرقابة الداخلية:**

أـ حماية أصول المؤسسة من أي تلاعب ، أو اختلاس ، أو ضياع ، أو سوء استخدام ، سواء كان بسوء نية أو بحسن نية .
 ب ـ التأكد من صحة و دقة البيانات المحاسبية المسجلة بالدفاتر لإمكان تحديد درجة الاعتماد عليها قبل اتخاذ أي قرار.
 ج ـ الرقابة على استخدام الموارد المتاحة ، لتحقيق الكفاءة والفعالية وضمان استخدام أمثل لموارد المؤسسة

د ـ زيادة انتاجية للمؤسسة .
 ه ـ وضع نظام للسلطات و المسؤوليات و تحديد الاختصاصات.
 و ـ حسن اختيار الأفراد للوظائف التي يشغلونها.
 ز ـ تحديد الإجراءات التنفيذية بطريقة تضمن انسياب العمل.
 وبالنسبة لنظرة القائمين على الرقابة الخارجية لهذه الأهداف, فإنهم يهتمون بالهدفين الأول والثاني من الأهداف السابقة .

**4 ـ المبادئ الأساسية لأنظمة الرقابة الداخلية:** أ ـ تتلاءم مع حجم المؤسسة ( البنك أو المؤسسة المالية ) وطبيعة نشاطه.
 ب ـ يغطي كافة نشاطات البنك و عملياته.
 ج ـ يشمل معايير مناسبة لمنع وقوع الأخطاء.
 د ـ يشتمل على آليات مناسبة تمكن من ضبط و تحليل وإدارة المخاطر الناجمة عن نشاطات البنك.
 هـ ـ يكون مدعماً بأنظمة معلومات واتصالات تكفل تدقيق المعلومات بدقة.
 وـ يتلائم مع الإطار المؤسسي للبنك بهدف ضمان التوافق مع أحكام القانون الذي يحكم عمليات البنك.
 ز ـ يكون مفصلاً وموثقاً بشكل كاف.
 ح ـ يحدد بوضوح الإجراءات التصحيحية عند الحاجة.

 **5 ـ أدوات الرقابة الداخلية:**

وتشمل : ـ نظام الرقابة الإدارية ـ نظام الرقابة المحاسبية ـ نظام الضبط الداخلي .
 **أ ـ نظام الرقابة الإدارية :**
 "يشتمل على الخطة التنظيمية والاجراءات والوثائق والسجلات المتعلقة بعمليات اتخاذ القرارات ، والترخيص الإداري للعمليات. وهذا الترخيص تكون وظيفته إدارية ترتبط على نحو مباشر بالمسؤولية عن تحقيق أهداف المؤسسة."
 ومن أهم الأساليب التي تستخدمها المؤسسة لتحقيق أهداف الرقابة الإدارية ما يلي:
ـ الموازنة التخطيطية ـ تقارير الكفاءة الدورية ـ الرقابة على الجودة ـ البرامج التدريبية ـ نظام محاسبة المسؤولية ـ نظام تقييم الأداء ـ الرسومات البيانية .
 **ب ـ نظام الرقابة المحاسبية:** " وهو اختبار دقة البيانات المحاسبية المسجلة بالدفاتر والحسابات ودرجة الإعتماد عليها، وتتبع عمليات صحة تسجيل وتبويب وتحليل وعرض البيانات المحاسبية " .
 ومن أهم الأساليب التي تستخدمها المؤسسة لتحقيق أهداف نظام الرقابة المحاسبية ما يلي:
ـ نظرية القيد المزدوج ـ استخدام حسابات المراقبة ـ استخدام أسلوب المصادقات ـ توفير نظام مستندي سليم ـ اتباع نظام الجرد المستمر والمفاجيء ـ فصل واجبات إدارة الحسابات عن الإدارات الأخرى ـ التدقيق الداخلي ـ استخدام موازين التدقيق الدورية و الفرعية.
 ولعل من أهم الأسباب لتحقيق فاعلية الرقابة الإدارية والمحاسبية هو الضبط الداخلي.
 **ج ـ الضبط الداخلي: (الإداري)** " هي خطة تنظيمية و جميع وسائل التنسيق و الإجراءات الهادفة إلى حماية أصول المشروع من سوء التلاعب أو سوء الاستخدام ، دون إهمال أنها وظيفة داخلية تابعة لإدارة المنشأة.
 ويعتمد الضبط الداخلي في سبيل تحقيق أهدافه على ما يلي:
 ـ تقسيم العمل ـ المراقبة الذاتية بحيث يخضع عمل كل موظف لمراجعة موظف آخر يشاركه في تنفيذ العمل ـ التأمين على الممتلكات و الموظفين الذين في حوزتهم العهدة.

 **6ـ مقومات الرقابة الداخلية (مشتملاتها)**حسب المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين فإن مقومات الرقابة تقسم إلى الأقسام الخمسة التالية:
 **أ ـ البيئة الرقابية** : و التي اعتبرها كالمظلة التي تضم تحتها بقية أجزاء النظام .

 **ب ـ الإجراءات الرقابية** : بحيث تكون وفق المعايير الدولية.
 **ج ـ تقييم المخاطر**: و يقصد بها قيام العمل بتقييم المخاطر التي تتعلق بإعداد القوائم المالية لمراعاة الالتزام بالمعايير المحاسبية.
 **د ـ نظام المعلومات و التوصيل** : وهو ما يسمى وفق المعايير الدولية باسم النظام المحاسبي.
 **هـ ـ الإشراف و التوجيه** : و يشمل الاجراءات اللازمة لمتابعة تطبيق مختلف الجوانب الرقابية للتحقق من أنها تعمل حسبما خطط لها .

 **الفرع الثاني : قراءة في النظام رقم :11ـ 08[[3]](#footnote-4)** .

 بالاعتماد على المعلومات السابقة لاسيما المتعلقة بمفهوم وأهداف ومبادئ ومقومات الرقابة الداخلية وغيرها يمكن تحليل أحكام النظام رقم :11ـ 08 واستخلاص بعض النتائج.

(يتم كالعادة إعداد بطاقة تقنية حول الموضوع تتضمن أساسا ، مقدمة ، طرح إشكالية ، وضع خطة ، التعرض لأهم عناصر الموضوع للإجابة على الإشكالية المطروحة بشكل مختصر ، خلاصة ).







1. معلومات مأخوذة من مواقع إلكترونية متعددة بتصرف للاسترشاد بها في فهم وتحليل نصوص النظام 11-08. [↑](#footnote-ref-2)
2. 2ـ الصحن، عبد الفتاح ، كامل سمير: الرقابة والمراجعة الداخلية، الدار الجامعية الجديدة للنشرـ مصر. 2001،الطبعة الأولى، ص213. [↑](#footnote-ref-3)
3. المؤرخ في 28 نوفمبر 2011 يتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية (ج ر 47 المؤرخ في 29 أوت 2012 ) [↑](#footnote-ref-4)